بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل:

١ – لماذا التجديد الفقهي ؟

كثر الهرْج والمرْج حـول أزمة الفقه، وتداولت الألسنة حاله ومآله بين مادح مسرف، وقادح متعنّت.

فهل تأخّـر الفقه عن ركب العـصر ومدّ الحيـاة، حتى نترقّب تجدّد عنفوانه وعافيـته، ونستشرف استئناف دوره في صياغة الوجدان والضمير والعقل المسلم وفق تعاليم الوحي الهادية البانية ؟!

سـؤال يُلحّ عـلى الأذهان كلمـا تلامـحت لنا بودار انسلاخ الفقـه عن الواقع، واتساع هوة الجفاء بـين الشريعة الإسلاميـة ومرافق الحياة العامـة، مما أتاح للقانون الوضعي فرصة إحكام قبضته على ناصيـة التشريع ببلاد المسلمين، فاستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير !!

obeikandl.com

ولا شك أن لهـذا الضـمور الفـقـهي أسبـابًا تُبـيّن، وممهّدات تُجتلى، نعدّ منها ولا نعدّدها:

أ - الجمود على المنقولات بصورة لا تساعد على فهم الواقع والفـقـه فـيـه، ورعي أحـوال الـناس في العـاجل والآجل، وقـد تحـرّج قوم من الـعمل بالـعرف والتـقـدير المصلحي والمسلك المقـاصدي؛ خـوفًا من مـخالفـة ظواهر النصوص، وأكثـرها ظنيّة الدلالة تسمح بتعدّد التـفسيرات وتوالد التأويلات، مما جـعل الخطاب الفقهي أسـير الرسم والشكل، ورهين قـراءة حرفـية لا تعـبأ بمقـاصد الأشيـاء وأرواح الأعمال. وحقّ للقـرافي أن يصف هذا الجمود بأنه ضلال في الدين وجهل بالمقاصد .

ب - استحكام داء التضخّم في جسم الفقه الإسلامي بسبـب غياب غـربال نقدي يواكـب التراكم الفـقهي عـبر تراخي العـصور، وينفي عنه الزوائد والأمـشاج الهـجينة، وأصدق شاهد علـى هذا التضخّم ما يروج في كـتب الفقه

من تفريـعات كثـيرة ومـتشعّـبة تضـخّم شروط العـبادات وأوصافهـا، وتمدّ في نفَسها بما لا تحتـمله النصوص منطوقًا ومـفهـومًا، ولـم تسلم موارد التـرخّص، والأصل فـيهـا التـخفـيف ورفع الحرج، من تولـيدات تضـيّق على الناس واسعًا في شرع الله، وتحجر ليّنًا فيما عمّت به البلوى!

هذا، إلى مـا يُفـتـرض من مـسـائل نادرة الوقـوع، ويُتكلّف الجـواب عنها بالرأي المجرّد والكـلام العاطل، مما يعدّ مضيعة للوقت النفيس، وانشغالاً عن التفقّه في الكتاب والسنة، وهو المهمّ المقدَّم . كل هذا كـان من شأنه أن يشدّ تراثنا الفقـهي إلى حلقة الفراغ، ويـضرب بينه وبين الناس أسدادًا شاهقة من النفور والجفاء .

ج - تحجيـر ما هو واسع ومرن في شرع الله بتـضييق دائرة العفو، والتوسّع في الإيجـاب والتحريم دون قيام أدلة قطعية، مع أن الشـريعة مبناها على التيسـير والتبشيـر كما عُلم بالاستقراء الدقيق .

د - التهيّب من الاجتهاد في استنطاق النص، وتكييف الحكم وفق الواقع المتجدّد؛ اجتزاءً بما هو مسطور في تراث السلف وكتب المذاهـب، وتحريمًا لمعارضـته أو مناقشـته في إطار التصفية والتجـديد، على قيام المقتضي، وتوافر التكأة العلمية في أقوال أهل العلم والتحقيق .

٢ - كتابات حول التجديد الفقهي

وقد خاضت أقلام في مسألة التجديد الفقهي، مدفوعة بوعي نقدي ناضج إلى صياغة مقترحات للنهوض بالخطاب الفقهي واستـثماره في بناء الإنسان وتغييـر الواقع، بيد أنها اختـلفت في وصف العلاج، وتحـديد مقـداره وأسلوبـه، وتقدير فوائده وعوائده، تبـعًا لاختلاف المنازع والمشـارب والنيات . ومن الكتابات المشهورة في هذا المضمار:

أ - كتـاب الفقه الإسـلامي بين الأصالة والتـجديد[1] للدكتور يـوسف القرضاوي، وهو - على ضآلة حـجمه -

(١) مطبعة وهبة، القاهرة، ط (٢)، (١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م) .

صياغة نظرية جيّدة لمعالم التجـديد الفقهي المنشود، يُستفاد منها في بنـاء مشروع مـتكامل يطور الأداء الفقـهي لتراثنا، ويغذّي الممـارسـة الشرعيـة بآليات التـواصل والانفتـاح . ومن مرتكـزات التجديد عند القرضاوي:

* التقنيـن . * التنظـير .

* الدراسة المقارنة . * فتح باب الاجتهاد .

وهذا المشـروع - على أهميـته - يفـتقـر إلى أدوات مسـاعدة ومكمّـلات منهجيـة تسعف في ترشـيد الخطاب الفقهي وتفعيله .

ب - كتاب تراث الفقه الإسلامي ومنهج الاستفادة منه على الصعيدين الإسلامي والعالمي[1] للدكتور جمال الدين عطية، وهو من القطـع الصغير أيضًـا، لكنه رائد في بابه، جليل في موضـوعه، تكمن فـائدته في مقتـرحاته القيـمة للاستفادة من تراثنا الفقهي، واستثماره في ثلاثة جوانب:

(١) مطابع دار العلم للملايين، بيروت، (١٣٨٦ هـ، (١٩٦٧م) .

* صياغة الاجتهاد المعاصر .

* شرح القانون الوضـعي وتفسيره باعتبـار أن الشريعة الإسلامية مصدر رسمي له في بعض المناحي والأبواب .

* الإسهام في تطوير علم القانون عن طريق دراسات القانون المـقارن، والشريعـة الإسلامـية من النظم القـانونية العالمية المعتمدة في الدرس المقارن .

وقد عـزا المؤلف صعوبـة دراسة الفقـه الإسلامي إلى خللين: الأول: في منهـجـية التـأليف والعـرض التي تحكّمت فـيها دواع شـخصيـة ومذهبـية جنت أحيـانًا على سـلامة التـرتيب، وحـسن التنسيـق، و لطف المناسبـة . والثاني: في البيان الشرعي الذي اعتاص على مدارك القراء بسـبب التـعـقـيـد والالتـواء . بيـد أن المؤلف صـاغ من المقترحات البنّاءة ما يذلّل من هذه الصعوبة ويوطّىء لدارسة الفقه في كنف منهج سديد مُحكم، ومنها:

* إنشاء معهد لبحوث الشريعة الإسلامية .

* إنشاء مكتبة للمخطوطات الفقهية .

* صناعة معاجم لأمهات كتب الفقه .

* تأليف موسوعة لآيات الأحكام وأحاديث الأحكام .

* تأليف موسوعة لأحكام القضاء الإسلامي .

* تأليف مدونة الفقه الإسلامي .

ج - كتاب وجهة نظر[1] للدكتور أحمـد الخمليشي، وهو ذو أجزاء تعنى بتجديد الفكر الفقهي ومنطلقات أصول الفقه، ودعوتـه - في مضمار الفقه - تنادي بإعـادة صياغة مضمونه وفق مسلكين:

* تفريع دارسة الفقه إلى قـسمين: عام: يعنى بكليات الشرع مع التوسّع في تطبيقها على الفروع، وخاص: يعنى

(١) من أجزاء هذا الكتاب:
«وجهـة نظر»، (ج ٣) (الفكر الفقـهي ومنطلقات أصول الـفقه)، مطبـعة المعارف، الرباط، (ط ١)، ٢٠٠٠ م
«وجهـة نظر»، (ج ٤) (خلل يجب الوعي به)، مطبـعة الأمنيـة، الرباط، (ط١)، (٢٠٠٢ م) .

بالأحكام الجـزئية بحـسب أبوابها الفـقهـية المعـروفة، مع تصـفيتـها من الفـروع التي تغـشّاه النسـيان وتجاوزهـا مدّ التاريخ، كأحكام الرقيق وأهل الذمة .

* توجـيه دارس الفـقه إلى الفـهم السليم لجـملة من المبـادىء، ومنها: دور العـقل في فـهم النص وتنزيله على الواقع، ولاسيمـا في التنظيمات الجديدة كالقـانون التجاري والعمراني والإداري .

ودعوة الرجل لتـجديد الفقـه، وهو الرافد التطبـيقي للشـريعة، تبـدو معتـدلةً وموزونةً بعـيار العـقل الناضج، والرأي المسدَّد، على خلاف دعوته لتـجديد أُصول الفقه - وهو الرافـد التنظيري للشـريعة - فـقد شـابها ضـرب من التـهجّم على مـبادىء الفـكر الأصولي التي حُـمّلت وزر تعطيل الفقه وفصله عن تفاعلات الواقع ومـقتضيات الحياة العامة . ويتسّع خلافنا مع المؤلف في مـسألة أخبار الآحاد التي اعـتمـدت حجّـة في الأحكام والجزئيـات؛ إذ يحكم

بشذوذ بعضـها لمصادمته روح المنطـق والعقل، دون تأصيل دقيق لـضوابط المصادمـة وتنزيل محكـم لهذا المعيـار على نماذج من خـبر الواحد، ممـا أفضى به إلى إثارة اسـتفـهام عريض حول أحاديث في الصحيحين كحديث رهن الرسول ﷺ درعه ليهـودي قبل موته في ثلاثين مدًّا من شعير، يقول: (أين أريحية أبي بكر، ونخوة عمر، وثراء عثمان، وباقي الصحابـة حتى يستـجدي الـرسول في الأيام الأخيرة يهـوديًّا بهذا الأسلوب الوضـيع ومن أجل ثلاثين مـدًّا من الشعير ؟!)[1].

بيد أن الحديث يُؤخـذ منه زهد النبي ﷺ في الدنيا مع قدرته عليها، وفي عدوله عن معـاملة مياسيـر الصحابة إلى معاملـة اليهودي حكمة غفل عنها المؤلف، وهي: (إما لبيان الجواز، أو لأنهم - أي الصحابة - لم يكن عندهم إذ ذاك طعـام فاضل عن حـاجة غـيرهم، أو خُـشي أنهم لا

(١) وجهة نظر: (٣ / ٢٧).

يأخذون منه ثمنًا أو عوضًا فلم يرد التضييق عليهم، فإنه لا يبعد أن يكون فيـهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه، فلعله لم يطلعهم علـى ذلك، وإنما أطلع عليه من لم يكن موسرًا به ممن نقل ذلك) [1] .

أيًّا كانـت الحال فلسنا ننكر حـاجة أصـول الفقـه إلى صيـاغة جديدة تشـمل تاريخه ومضـمونه ومنهـجه، لكن منطلقنا تصفيتـه من آثار الجدل المنطقي والكلامي، وتهذيب حدوده، وفـتح باب الاجتهـاد فيمـا يقبل النظر والتـعديل كمسـألة التعليل بالحكم والمصالح، وسـدّ ثغرات وثلوم في بعض مـقرراته كبـاب الاجتـهاد الذي يفـتقر إلـى ضوابط جديدة تؤصّل لعملية اجتهادية مـعاصرة تراعي خصوصيات الواقع المتجدّد، وتواجه إشكالات العـصر الحضارية بحلول ملائمة، ومما يقترح من إضافات إثراء في هذا الباب:

* تأصـيل أنواع الاجـتهـاد العـصري، كـالاجـتهـاد

(١) فتح الباري (٥/ ١٤١) (المكتبة السلفية، دار المعرفة، بيروت، (د . ت) .

الإنشائي، والاجـتهاد الانتـقائي، والاجـتهاد المقـاصدي، والاجتهاد الجماعي .

* صياغة تصور شامل للتأهيل الأكاديمي للمجتهدين .

وقد تعـرّض كتاب (وجهـة نظر) لشيء من ملامح هذه الصـياغـة الجديدة لأصـول الفـقه، ووُفّق في عـرض مـقتـرحـات بنّاءة تخـدم هذه الصيـاغـة وتوطّىء الأكناف لانطلاقـة جديدة في الفكر الأصـولي، وهنا يكمن الجانب الوضيء للكتاب وعائده الطيّب في مضمار التجديد .

٣ – مقولاتنا في التجديد الفقهي :

ينطلق تصـورنا لعـملية التـجـديد الفقـهي من أربع مقولات :

أ – **المقولة الأولى**: تدعو إلى ردم الهوّة التـاريخية بين الفقـه والحديث، وتحدّد للوصل المنشود وسـائل وإجراءات منهجيـة تدعّم الطريقة الاستدلالية في الفـقه، وتقوّي منزع

نقد المتون بوصفه معـادلاً للتقارب بين صناعة الإسناد وفقه النص .

ولا شك أن هذ المسلك - إذا قام على توجـيهه أهل العلم والخبرة - مؤدٍّ إلى تصفية الفقه الإسلامي من رواسب الأحاديث الضعـيفة والموضوعة، وانتخال المذاهـب المتبوعة في ضوء النقل الصحيح والدليل المعتبر .

ب - **المقولة الثانية**: تحرّض على استئصال أسباب النفور والجفاء بين فقه النص وفقه الواقع، وفي إطار هذا التحريض تقترح جملة من الإجراءات الموضوعيـة والمنهجية المفضية إلى تصفيـة تراثنا الفقهي من رواسبه وشـوائبه، وتغذية الخطاب الفقهي المعاصر بعناصر المرونة والانفتاح والتواصل .

ج - **المقولة الثالثة**: تحرص على ترشيد الفقه المقاصدي باقتراح وسائل توسّع دائرة رواجه، وتهذّب ثماره المرجوة، ومنها: توسـيع دائرة التعليل، والعناية بالقواعد المـقاصدية جمعًا وشرحًا وتعليقًا، والترشيد الواقعي للمقاصد .

د - **المقولة الرابعة**: تدعو إلى استثـمار فقه الأولويات في مجـالات ثلاثة هي: الفتـوى، والاستدلال، والـتأليف الفـقهي، مع التـأصيل لضـوابط المنطق الأولوياتي في كل مجـال، وبيان فـائدته وغنائه في انضبـاط موازين الفـقه، والتئام نسق الشريعة .

٤ - منهجنا في تأصيل المقولات:

توسّلنا في تـأصيـل المقولات الأربـع بمنهج مـتكامل الأبعاد والشـعب يرصد الظاهرة من شـتى زواياها، ويعالج إفـرازاتهـا من منظور نقـدي تعـليلي يحـتكـم إلى النقل والعقل، والقواعد والمقاصد؛ لذلك كان المنهج المعتمد:

أ - **منهجًا نصيًّا متـجدّدًا**: يحتكم إلى الأثر بوصـفه الملاذ الآمن لمتطلبات المادة وأشواق الروح، والمنطلق الأمثل لصياغة الكون والإنسان والحـياة، هذا مع اعتبار الأرواح لا الأشكال، والجواهر لا الظواهر، والمآلات لا المقالات .

ب - **واقعيًّا**: يعتدّ بتفـاعلات الواقع وانعكاس ظلالها

على حياة الناس في زخمها الـكثيف ومخاضها المطرد، مما اقتضى صـياغة رؤى جديدة تغذّي آليات التـواصل بين فقه النص وفقه الواقع .

ج - منهـجًا نقـديًّا تعليليًّـا: يعلّل نشـوء الظواهـر المسـتـحدثة، ويبين عـوارها في ضـوء الأدلة الصحـيـحـة والقواعـد المعتبرة، ويرصد آثارها الوخيمة في حياة الناس .

د - منهجًا موضوعـيًّا: يدور مع الدليل حيث الدار، ويقيس الحق بدلائله لا برجاله، مع التـزام الأمانة العلمية، وأدب الحوار .

هـ - منهـجًا مستقبـليًّا: يستـشرف مـواءمة الخطاب الفـقهي لكل جـديد مـستـحدث، وتجـاوبه الحضـاري مع إشكالات ما بعد اللحظة الآنية .

والحمـد لله الذي بنعـمتـه تتم الصالحـات الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم .

د. قطب الريسوني